الكنيسة فى قبضة الأمن

هذا رأيى

18

أعرف أن رأيى هذا سيكون مزعجا،لأن هناك شبه اتفاق بين أبناء النخبة المصرية على ضرورة أن ترفع مباحث أمن الدولة يدها عن ملف الأقباط وغيره من الملفات الحساسة التى تنذر بالخطر والاشتعال بمجرد الاقتراب منها.

وحجة ذلك أن رجل الأمن لا يهتم بأسباب ولا دوافع ولا مبررات ما يجرى أمامه،بقدر ما يهتم بأن ينهى الحدث الذى يمكن أن يخلق خلفه توترا من أى نوع،فلو أن رجل الأمن تصدى لمظاهرة ما فإنه لا يهتم كثيرا بأن يعرف ما يريده المتظاهرون بقدر ما يهتم بأن يضرب بقوة حتى تنتهى المظاهرة،وقد تنتهى المظاهرة بقوة

الأمن،لكن أسبابها تظل كامنة لتطل برأسها من جديد فى مناسبة أخرى.

لكننى أرى أن إشراف مباحث أمن الدولة على هذا الملف وتدخلها السافر والمباشر فيه هو صمام الأمان للحياة العامة فى مصر،إننى أؤمن بالحوار من خلال الأفكار،لكن من قال: إن الأفكار فى مصر تقدر على الحل أو يمكن أن تتصدى للفتن،إنها حتى لا تستطيع أن تقف على قدميها فما الذى يمكنها من أن تقف وتتصدى.

وقريبا من هذا الاعتقاد الخاص،تقف رؤية أخرى أكثر إزعاجا،وهى أن النظام بموقفه من الأقباط هو الأحرص على السلام الاجتماعي والاستقرار النفسى للمصريين جميعا،وأن الإستجابة لكل ما يقوله الأقباط ليس إلا نفخا فى النار المشتعلة أصلا ولا تحتاج لمن ينفخ فيها.

ما أجملته يحتاج إلى مزيد من التفصيل من ناحيتى،ولمزيد من الصبر ممن يرون عكس ما أذهب إليه.

لا يمكن أن ينكر عاقل أن العلاقة بين المسلمين والمسيحيين فى مصر وصلت إلى قمة جبل الكراهية،وهذه الكراهية ليست حدثا عارضا،ولا وجهة نظر مجموعة من الأفراد أو فئة معينة من فئات المجتمع المصرى،ولكنها أصبحت جزءا من الثقافة العامة التى تحكم آراء واتجاهات وسلوك المصريين تجاه بعضهم البعض.

سيكون من لغو الحديث إذا ذهبنا للبحث بعيدا عن أسباب الكراهية تلك،فهى موجودة عند أطراف أصابعنا،وقد اشتركنا جميعا فى زرعها ،وسهرنا على رعايتها حتى أصبحت ثمرة ناضجة،لا تحتاج لمن يقطفها،فهى تسقط مباشرة على رؤوسنا ونحن نسير فى الطريق العام لا بنا ولا علينا.

إن المسلمين لا يتعاملون مع الأقباط على أنهم آخر يمكن التعايش معه تحت سقف واحد،ولكن ينظرون إليهم دائما على أنهم عدو وخصم لابد من إبادته وتطهير مصر منهم،وذلك كله تقربا لوجه الله تعالى.

أما الأقباط فيتعاملون مع المسلمين ورغم مرور مئات السنين على أنهم محتلون،جاؤوا مع أجدادهم العرب فبسطوا نفوذهم على مصر وأهلكوا فيها الحرث والنسل،فلما طابت لهم جعلوا من أعزة أهلها أذلة،واستباحوا أموالهم ودماءهم ونساءهم،وكل ذلك بكلمة الله التى هى بريئة من السفك والقتل والدماء.

ولذلك فلا أمل على الإطلاق فى التفاهم أو التعايش،وكل ما يقال عن ذلك من عقلاء الطرفين،ليس إلا وهما أو صرحا من خيال أو قصرا على رمال،لا يصمد أبدا فى مواجهة أى احتكاك مباشر أو غير مباشر بين الطرفين.

إن نفوذ أمن الدولة وتوحشه فى الملف القبطى بدأ مع ظهور البابا شنودة على مسرح الأحداث،فهو لم يكتف بدوره الروحى كما كان يفعل بطاركة الكنيسة من قبله،لكنه دخل بقدميه إلى معترك السياسة،ولأنه أصبح رجل سياسة فلابد من التعامل معه بأدوات رجال السياسة،وإذا كان الرجل يبحث عن مكاسب سياسية فلابد أن يدفع الثمن،والثمن مع رجال الأمن يدفع مقدما دائما.

وهنا لابد من رصد نقطة التقاء،إن البابا شنودة لم يبدأ فى لعب دوره السياسى فبدأت مباحث أمن الدولة ترصده وتتعقبه،بل إن البابا شنودة هو من أدخل أمن الدولة إلى الكنيسة،فقد فتح معها بوابات الاتصال والتواصل الكبيرة،استعان بهم ليس على خصومه ولكن على رجاله أيضا،فعل ذلك بحسه السياسى وليس بتكوينه الروحى،وكان يعرف أن الأمر مفيد طالما كان تحت سيطرته،لكن يبدو أن تضخم البابا ونمو دوره السياسى جعله يتصور أنه يمكن أن يتمرد على حليفه الأمنى،وهو ما جر عليه المشاكل من كل حدب وصوب.

إن هناك اتهاما دائما وأبديا لرجال أمن الدولة بأنهم يقفون وراء كل الأحداث الطائفية فى مصر،لا يسكتون عليها إذا تفجرت بالصدفة،بل إنهم يحرضون عليها ويضخمونها ويصمتون حتى تكبر فيبدؤون فى التصدى لها،بعد أن يكون الضحايا قد

تساقطوا على الجانبين، بل إن هناك اتهام لضباط أمن الدولة بأنهم يأتون بعناصر مشاغبة من المسلمين ويغرونهم بالاعتداء على الأقباط فى مقابل حمايتهم والذود عنهم.

وأذكر أنه ومنذ سنوات عندما تفجرت قضية وفاء قسطنطين،زوجة كاهن أبي المطامير التى أسلمت وأصرت الكنيسة على استردادها على أساس أنها بالنسبة لها لا تزال مسيحية المولد والمعتقد،تحاورت مع الدكتور ميلاد حنا.

والدكتور ميلاد حنا لمن لا يعرفه رجل نذر سنوات عمره الطويلة لخدمة قضية الوحدة الوطنية،صحيح أن له اهتمامات عديدة مثل قضية الإسكان وملف السودان والهوية المصرية وله كتاب مهم عنوانه«الأعمدة السبعة للشخصية المصرية»،إلا أن الاهتمام الأكبر له هو الوحدة الوطنية.

ركز ميلاد حنا فى حديثه الحاد معى وقتها على أن المشكلة فى البستانى،وكان يقصد به رجل أمن الدولة المسئوول عن الملف القبطى،حيث رأى أن هذا البستانى هو المسئول الأول والأخير عن الأزمات التى تلاحق المصريين من الملف القبطى،وأن هذا البستانى لو ترك الحديقة لمن يفهم فيها ليرتبها وينسقها ويقوم على شؤونها،فإن كل المشكلات يمكن أن تنتهى على الفور.

يقول ميلاد حنا: إن أمن الدولة عندما يضيق على الأقباط فى بناء الكنائس مثلا، ينحاز فى المشكلات التى تنشب بين المسلمين والأقباط إلى الجانب المسلم،فإنه بذلك يجعل المواطن القبطى يلجأ إلى الكنسة لتحميه،وهذا تقريبا ما جعل من البابا شنودة زعامة سياسية للأقباط،فهو فى هذه الحالة يستقبل المتعبين والمرهقين وأصحاب المظالم من رعاياه فيخفف عنهم.

وفى كل أزمة يزداد الرجل قوة وزعامة،وهو سلوك قسم البلد إلى بلدين،الأولى للمسلمين يرعاها ويقوم على شؤونها الرئيس مبارك،والثانية مسيحية يرعاها ويقوم على شؤونها ويحل مشكلات مواطنيها البابا شنودة،الذى تحول من راعى روحى إلى زعيم سياسى ملهم،والضعفاء دائما يبحثون عن الزعماء.

كان هذا مبررا كافيا لدى ميلاد حنا ليطالب برفع أيدى أمن الدولة عن الملف القبطى،على أن يتم استبدال ذلك بمجلس قومى للوحدة الوطنية،على شاكلة المجلس القومى للمرأة ، والمجلس القومى لحقوق الإنسان،وهو تصور لا يمكن الركون عليه أو الاطمئنان إليه كثيرا.

فمجلس قومى لحقوق الإنسان مهما أوتى من قوة،ومهما أوتى أعضاؤه من حكمة وخبرة وحنكة،فإنهم لن يقدروا على أن يقفوا فى وجه الأزمات الطائفية التى تبدأ عادة بمشاجرات بين المسلمين والأقباط،وهذه المشاجرات لا يمكن أن يقف فى وجهها إلا رجال الأمن،الذين لو تركوا المتنازعين حتى يصلوا إلى مجلس الوحدة الوطنية المقترح،فإنهم حتما سيصلون إليه وهم جثث تم التمثيل بها وبلا رحمة.

ثم ما الذى يمكن أن يقوم به هذا المجلس إلا تلقى الشكاوى الطائفية ودراستها والبت فيها والتوصية بحلها،فلو كان المجلس القومى للمرأة استطاع أن يحل مشاكل المرأة وهو يحظى بتأييد ورعاية السيدة الأولى فى مصر،ولو كان المجلس القومى لحقوق الإنسان استطاع أن يحل مشاكل التعذيب فى الأقسام رغم مباركته من السلطة الحاكمة،لتفاءلنا خيرا بمجلس قومى للمواطنة والوحدة الوطنية.

إن مباحث أمن الدولة متهمة طوال الوقت بأنها من تشعل الصراع الطائفى فى مصر،وأنها لا تقوم بواجبها كما ينبغى،وهناك كتابات كثيرة فى هذا الشأن يمكن الاستدلال بها على هذه الفكرة،ومن نماذجها على سبيل المثال.

فى مقال دال بعنوان «الكنيسة بين مفهوم المسيحيين والمتأسلمين» كتبه مدحت قلادة وهو أحد أقباط المهجر فى مارس ٢٠٠٦،يرى أن معنى الكنيسة لدى المتأسلمين وأمن الدولة بصفة عامة ورئيس الجمهورية (لاحظ أنه يضع البيض كله فى سلة واحدة) هى بيت الكفر والشرك،والدليل على ذلك أنك تجد أن

هناك عشرات الكنائس فى كل محافظة يحتاج الأقباط إلى بنائها أو ترميمها لا يسمح لهم بذلك، نظرا لأنها تعتبر فى نظر هذه الجهات بيت الشرك والكفر.

الكنيسة لدى الأمن والمتأسلمين من وجهة نظر مدحت قلادة ليست بيت الشرك فقط،ولكنها أيضا بيت الشياطين،والدليل الذى يسوقه على ذلك أن كل المتأسلمين ليس لهم هدف سوى القضاء على الأقباط وقتلهم، وهناك مئات الحالات من الهجوم على الكنائس من الخانكة سنة ١٩٧١ إلى العياط فى ٢٠٠٦،وهناك تؤاطو كامل من أمن الدولة ومن قيادات الشرطة من النبوى إسماعيل وحتى حبيب العادلى،فلهم دور مكشوف ومفضوح،وكل ما يفعلونه هو عمل كردون خارجى حتى يتم القضاء على الأقباط داخليا فى بيوتهم وكنائسهم.

ويضيف مدحت قلادة إلى مسميات الكنيسة لدى أمن الدولة كذلك مسمى بيت الإرهابيين،والدليل الذى يقدمه هذه المرة هو أن هناك جهازاً كاملاً فى وزارة الداخلية هو جهاز أمن الدولة مسخر ومعه مئات الآلاف من قوات الأمن المركزى للوقوف أمام بناء الكنائس أو ترميمها،هذا علاوة على ملايين الرعاع الذين يقفون أمام البناء ويحاولون حرق وهدم الكنائس تحت حراسة الأمن وبتؤاطؤ من أعضاء-مجلسى الشعب والشورى.

يتعامل مدحت قلادة مع جهاز أمن الدولة على أنه الشيطان الأعظم،ورؤيته تلك تتسق معها رؤى الأقباط جميعا ليس فى الخارج فقط،ولكن داخل مصر أيضا.

إن هناك زاوية مهمة جدا لابد من النظر إليها ونحن نتفقد الدور الذى يقوم به ضابط أمن الدولة فى الملف القبطى،إنه فى النهاية وفى الغالب الأعم ضابط مسلم،ولديه ثقافته الخاصة التى تدله على كراهيته للأقباط أكثر من استيعابهم،ثم أنه فى النهاية مواطن مصرى تربى على الفتاوى التى يبثها رجال الأزهر وشيوخ السلفية وفقهاء الإخوان المسلمين،وهى فى النهاية فتاوى ليست فى صالح الأقباط،ولا فى صالح وجودهم الآمن فى مصر.

إن ضابط أمن الدولة الذى يعمل فى الملف القبطى يخرج إلى الواقعة الطائفية وهو مقسوم إلى نصفين،النصف الأول هو رجل الأمن فيه، الذى لابد أن يحفظ الأمن ويعاقب المخطئ بصرف النظر هل هذا المخطئ مسلم أم مسيحى،وعندما يقوم بهذا الدور فإن النصف الثانى لديه يتحرك ويعمل وهو نصفه المسلم الذى يمكن أن يكون موافقا جدا على ما يحدث للأقباط.

خذ عندك مثلا زواج الفتيات القبطيات من الشباب المسلمين،تتعامل الكنيسة ومن وراءها الأقباط على أن ما يحدث ليس إلا حادث اختطاف،فنحن أمام شاب مسلم خدع فتاة مسيحية وأجبرها على الهروب من أهلها،وبعد أن اختطفها أجبرها على الدخول فى الإسلام ثم تزوجها،ضابط أمن الدولة المسلم يرى فى الغالب هذه الحادثة على عكس ذلك تماما،فهو أمام فتاة مسيحية أحبت شابا مسلما،وقد حلل الشرع الإسلامي هذا الزواج،وعليه فهى قصة عادية جدا ولا داعى لإثارة المشاكل بسببها.

ولو قلت أن هذا الضابط تحديدا لا يتصرف بهذه الطريقة إذا كان الوضع معكوسا،أى إذا هربت فتاة مسلمة مع شاب مسيحى،أقول لك: إن النصف المسلم فى رجل الأمن هنا يتحرك،فنفس الشرع الإسلامي يحرم أن تتزوج الفتاة المسلمة من مسيحى،وهو يفعل ذلك ووراءه ترسانة من الفتاوى وآراء الفقهاء الذين يؤيدون موقفه بأن يتحرك ليمنع هروب المسلمات مع مسيحيين.

هذه مشكلة كبرى تقابل ضابط أمن الدولة العامل فى إلملف القبطى،وأعتقد أنها مشكلة تحتاج إلى علاج سريع وقاطع،ولا حل لها فى وجهة نظرى إلا بأن تعلو الاحترافية فى عمل ضابط أمن الدولة،فيصبح همه الأول هو حفظ النظام والاستقرار فى المجتمع بصرف النظر عمن يكون معه الحق المسلم أم المسيحى فى واقعة بعينها.

الانتماء الدينى لضابط أمن الدولة يؤثر بلا شك فى إدارة شؤون الأقباط،والحل

بالطبع ليس فى الاستعانة بضباط أقباط فى جهاز أمن الدولة،لأن المشكلة ستظل قائمة،فانتماء القبطى إلى كنيسته سوف يؤثر على قراراته التى سيأخذها فى هذا الملف الشائك.

لكن هناك مشكلة أخرى وهى أن الضابط الصغير الذى يتابع الملف عن قرب ليس فى يده قرار سريع يحل من خلاله الأزمات التى يتعرض لها،إنه يضطر إلى أن يرجع إلى رؤسائه وهو ما يعطل الحلول السريعة والعاجلة للأزمات الطائفية،وقد يتطوع الضابط الصغير بإصدار قرار أو يتصرف بشكل معين فى الأزمة التى يعالجها،دون أن تكون لديه خلفيات ما يجرى،فيقع فى خطأ أكبر تكون عاقبته وخيمة.

ليس معنى ذلك أننى أرى الحل فى إبعاد مباحث أمن الدولة عن هذا الملف عن غيره من الملفات الساخنة والشائكة فى مصر على الأقل فى الفترة الراهنة،لأنها فترة مشحونة بالاحتقان الطائفى، ومن ناحية أخرى فهذه أخطاء وأوجه قصور عارضة يمكن علاجها ببساطة.. إذا أراد من بأيديهم الأمر ذلك بالطبع.